

CCass,Rabat,20/05/1984,94744/8

7

Identification			
Ref 20249	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 922
Date de décision 19840520	N° de dossier 94744/87	Type de décision Arrêt	Chambre Civile
Abstract			
Thème Prescription, Assurance		Mots clés Prescription, Point de départ du délai, Contrat d'assurances	
Base légale		Source Ouvrage : Arrêts de la Chambre Civile - 50 ans Auteur : Cour suprême - Centre de publication et de Documentation Judiciaire Année : 2007 Page : 304	

Résumé en français

Toutes les actions nées du contrat d'assurance se prescrivent par 2 ans. Dans les contrats d'assurance, la prescription qui ne court qu'à compter de la date d'échéance.

Résumé en arabe

تقادم جميع الدعاوى الناشئة عن عقد التامين بمضي سنتين اثنتين . غير ان بداية هذه المدة بالنسبة لاقساط التامين هو بالضرورة تاريخ حلول اجل الاداء .

Texte intégral

قرار رقم : 922 بتاريخ 20/05/1984 ملف عدد: 94744 باسم جلالة الملك وبعد المداولة طبقا للقانون، فيما يتعلق بوسيلة النقض الوحيدة . حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطلوب نقضه الصادر عن محكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2 ديسمبر 1980 ان الطاعنة شركة التامين الوفاق رفعت دعوى بتاريخ 12 ابريل 79 تطلب فيها الحكم على المطلوب في النقض باداء اقساط التامين عن الفترة الثانية من سنة 1976 الناشئة عن عقد التامين الذي ابرمته معه بتاريخ 20 يناير 76 عن حوادث الشغل لفائدة عمال مؤسسة

صناعة الحديد والاسمنت الموجودة بطنجة ونظرًا لعدم جواب المدعي عليه قضت المحكمة الابتدائية بالاداء الغته محكمة الاستئناف وصرحت بتقادم الدعوى استجابة للدفع الذي اثاره المدعي عليه في المرحلة الاستئنافية . حيث تعيب الطاعنة القرار بخرق القانون لكون المحكمة صرحت بتقادم عملا بالفصل 32 من قرار 1965 المتعلق بالعقد النموذجي للتأمين بمضي سنتين من تاريخ وقوع الحادثة في حين ان الامر يتعلق باقساط التامين لا بالتعويض حتى تكون بداية التقادم هو تاريخ وقوع الحادثة وانها قد اثبتت وجود الالتزام الا ان المدين الذي يقر به يدعى بدون حجة انقضاه لكن من جهة فان امد التقادم واحد بالنسبة لجميع الدعاوى الناشئة عن عقد التامين سواء في قرار 1934 المتعلق بالضمان او قرار 1962 المتعلق بالشروط النموذجية للتأمين عن السيارات او القرار المتعلق بحوادث الشغل هو سنتان غير ان بداية هذه المدة بالنسبة لدعوى المطالبة باقساط التامين هو بالضرورة تاريخ حلول الدين ولهذا فان المحكمة تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما حين اعتبرت ان امد التقادم المذكور يبتدىء من تاريخ حلول الدين وقالت بان جميع الدعاوى الناشئة عن عقد التامين تقادم بمضي سنتين وان اقساط التامين موضوع هذه الدعوى تتعلق بالفترة الاخيرة من سنة 1976 وان الطاعنة لم ترفع دعواها الا في 12 ابريل 1979 أي بعد مضي اكثر من سنتين من تاريخ حلول اقساط التامين « وان اشارتها الى تاريخ الحادثة مجرد محاكا ، لحرفيه الفصل الذي طبقته ليس له أي اثر على صحة القرار وانه اذا كانت الطاعنة قد اثبتت وجود الالتزام فان المدين قد اثبت انقضاه بالقادم فالوسيلة غير مرتكزة على اساس . لهذه الاسباب قضى برفض الطلب وعلى صاحبته بالصائر . الرئيس : السيد محمد عمور – المستشار المقرر : احمد عاصم المحامي العام : السيد الشبيهي . المحامي : الاستاذان التوزاني وعبدالغافي مجموعه قرارات المجلس الاعلى الجزء الثاني 1983 – 1991 ص 251 . قضاء المجلس الاعلى ، العدد : 39 قرارات الغرفة المدنية المتعلقة بقانون الالتزامات والعقود ، الذكرى 50